

جامعة 08 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

المقياس: منهجية

المستوى: سنة ثانية ليسانس علوم اقتصادية

المحور الثاني: أخلاقيات البحث العلمي والسرقة العلمية.

إن للبحث العلمي أخلاقيات ومبادئ يجب الالتزام بها، ذلك أن السرقة العلمية والغش والخداع العلمي ليست من صفات البحث العلمي، وهي تجاوزات أخلاقية يعاقب عليها القانون.

وتعتبر أخلاقيات البحث العلمي عن مجموعة من المبادئ والقواعد الأخلاقية التي يجب اتباعها من قبل الباحثين أثناء قيامهم بأبحاثهم، حيث تركز في ذلك على الصدق، المنفعة، الأمانة، تجنب الاضرار بالغير والالتزام بسرية النتائج التي تم التوصل إليها إلا بعد نشرها من طرف الجهة المخولة.

كما تعرف أخلاقيات البحث العلمي بأنها مبحث من مباحث علم الأخلاق الذي يختص بإحياء المثل الأخلاقية للبحث العلمي التي تحفظ للعلم كيانه وللبحث قوامه.

إن جوهر أخلاقيات البحث العلمي هو الأمانة العلمية التي تؤدي إلى التزام الباحث بخصائص المنهج العلمي السليم، وأن يكون أميناً وصادقاً في كافة مراحل البحث. حيث تساهم الأمانة العلمية في تأصيل البحث العلمي وتمكن الباحث من الاستفادة من الخبرات السابقة واختبار مدى قدرته في تطوير أبحاثه.

إن الباحث الأمين من شأنه الإشارة إلى المصادر والمراجع التي اعتمدها في بحثه بعد التأكد من دقة أفكاره وآرائها التي اقتبسها من تلك المصادر، وما دون ذلك يسمى غش واحتيال وخداع علمي سوف يعرض صاحبه للمسؤولية الجزائية خصوصاً بعد تطور البرمجيات والتطبيقات الشبكية المتخصصة في القرصنة والسرقات العلمية والكشف عنها.

وفي هذا السياق، فقد ألزمت المادة 04 من القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016، مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي باتخاذ تدابير التحسيس والتوعية الوقائية الرامية إلى ترسيخ أخلاقيات البحث العلمي وإرساء قواعد وأساسيات التوثيق العلمي السليم، وكذا تدريب الباحثين على كيفية تجنب السرقة العلمية.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك فرق بين الخطأ العلمي والغش العلمي حيث:

1- **الخطأ العلمي:** يعبر الخطأ العلمي عن ذلك الخطأ الذي يرتكبه الباحث سواء بسبب نقص الدقة أو أن الحقيقة تكون خارج نطاق الدراسة، وقد يكون الخطأ المرتكب من الباحث سهواً وصدفة، ولذا يجب الأخذ بعين الاعتبار الطابع الجماعي للبحث العلمي الذي يقلل من فرص الوقوع في الأخطاء العلمية.

2- الغش العلمي: يأخذ الغش العلمي عدة صور منها السرقة العلمية، التزوير، الاحتيال، تضليل، ابتزاز، خيانة وغيرها.

أ- السرقة العلمية: تعرف السرقة العلمية حسب نص المادة 03 من القرار رقم 933 المؤرخ في 2016 المحدد لقواعد الوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها كما يلي: " تعتبر السرقة العلمية كل عمل يقوم به الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي أو الباحث الدائم أو كل من يشارك في عمل ثابت للانتحال وتزوير النتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها أو في أي منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى".

والسرقة العلمية هي سرقة أفكار وكتابات الآخرين وتقديمها على أنها ملك له دون توثيق المصدر الأساسي.

وتأتي السرقة العلمية في عدة أشكال نذكر منها:

✓ كل اقتباس كلي أو جزئي لأفكار أو معلومات أو نص أو فقرة أو مقطع من مقال منشور أو كتب أو مجلات أو دراسات أو تقارير أو من مواقع الكترونية أو إعادة صياغتها دون ذكر مصدرها وأصحابها الأصليين؛

✓ اقتباس مقاطع من وثيقة دون وضعها بين شولتين ودون ذكر مصدرها وأصحابها الأصليين؛

✓ استعمال معطيات خاصة دون تحديد مصدرها وأصحابها الأصليين؛

✓ استعمال برهان أو استدلال معين دون ذكر مصدره وأصحابه الأصليين؛

✓ نشر نص أو مقال أو مطبوعة أو تقرير أنجز من طرف هيئة أو مؤسسة واعتباره عملاً شخصياً؛

✓ استعمال انتاج فني معين أو ادراج خرائط أو صور أو منحنيات بيانية أو جداول إحصائية أو مخططات في نص أو مقال دون الإشارة إلى مصدرها وأصحابها الأصليين؛

✓ الترجمة من إحدى اللغات إلى اللغة التي يستخدمها الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم بصفة كلية أو جزئية دون ذكر المترجم والمصدر؛

✓ قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر بإدراج اسمه في بحث أو أي عمل علمي دون المشاركة في إعدادة؛

✓ قيام الباحث الرئيسي بإدراج اسم باحث آخر لم يشارك في إنجاز العمل بإذنه أو دون إذنه بغرض المساعدة على نشر العمل استناداً لسمعته العلمية؛

✓ قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر بتكليف الطلبة أو أطراف أخرى بإنجاز أعمال علمية من أجل تبنيها في مشروع بحث أو انجاز كتاب علمي أو مطبوعة بيداغوجية أو تقرير علمي؛

✓ استعمال الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر أعمال الطلبة ومذكراتهم كمدخلات في الملتقيات الوطنية والدولية أو لنشر مقالات علمية بالمجلات والدوريات؛

✓ ادراج أسماء خبراء ومحكمين كأعضاء في اللجان العلمية للملتقيات الوطنية أو الدولية أو في المجلات والدوريات من أجل كسب المصداقية دون علم وموافقة وتعهّد كتابي من قبل أصحابها أو دون مشاركتهم الفعلية في أعمالها.

من أجل ذلك وحسب نص المادة 88 من المرسوم التنفيذي رقم 254/98 الصادر في 17 أوت 1998 فإن " كل تصرف أو محاولة انتحال أو تزوير في النتائج أو غش له صلة بالأعمال العلمية المطالب بها في الأطروحة والمثبتة قانوناً أثناء المناقشة أو بعدها، يعرض صاحبه إلى إبطال المناقشة أو سحب اللقب الحائز عليه دون المساس بالعقوبات المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما." كما قد يتعرض الباحث الذي ثبت عليه صفة الانتحال والتزوير للعقوبة من الدرجة الرابعة والتي قد تنطوي على التسريح من الوظيفة ويمنع مرتكبه من الالتحاق بالمؤسسات العمومية.

ب- **التضليل العلمي:** وهو قبول الانتساب إلى لجنة قراءة أو لجنة علمية في ملتقى أو مؤتمر وغيرها يخرج عن إطار التخصص من أجل الموافقة على أعماله، كما يعد استخدام الباحث لعمل سابق له دون تهميشه وذكره في قائمة المراجع، تضليلاً علمياً.

ت- **الابتزاز العلمي:** الابتزاز لغة هو القيام بالتهديد من قبل شخص معين بمحاولة كشف معلومات عن شخص معين تدمر سمعته. أما الابتزاز العلمي فينتوي على الانضمام في أعمال علمية دون المساهمة فيها نظراً لدرجته العلمية أو منصبه الذي يستغله بحجة إشرافه على ذلك العمل، حيث يربط موافقته لنشر العمل بضرورة إدراج اسمه فيه، وبالتالي فهو مبتز لجهود وأعمال غيره.

ث- **الخيانة العلمية:** هي سرقة ما أتمن عليه الباحث بغرض التقييم أو التصويب أو التعقيب، ثم ينسب العمل لنفسه في منشور أو لقاء علمي.

ج- **التزوير العلمي:** هو التعديل في معطيات البحث أو وسائل معالجة المعطيات أو لنتائج البحث بما يلائم هدف الموضوع.

ح- **الانتحال العلمي:** ويقصد به تأجير باحث آخر ليكتب بحثاً علمياً مكان باحث آخر عاجز عن التأليف، ومن ثم فقد انتحل صفة باحث ليست من حقه.

ويهدف الباحث الذي يستخدم أساليب الغش العلمي إلى الحصول على الترقّيات والدرجات العلمية، أو شهادة علمية أو بناء سمعة علمية، كما يمكن أن يرغب الباحث المتحايّل من وراء الغش كسب المزيد من الأموال والمكافآت المالية.

ومن ثم فإن مثل هذه السلوكات اللاأخلاقية تعرض الباحث والجامعة وكذا المجتمع ككل لأضرار كثيرة لعل أهمها:

- ✓ اختلال منظومة القيم في المجتمع، إذ يترقى في إطار السرقات العلمية كل من لا يستحق الوصول إلى منصب معين وهو ما يؤدي في النهاية إلى انعدام الدافعية لدى الطلبة والباحثين الأمناء نحو الجد والكد والإخلاص في العمل والتحلي بالصبر وغيرها من القيم الأخلاقية؛
 - ✓ إعاقة مسيرة البحث العلمي الجاد، فبدلاً من استعمال المعرفة العلمية وتجديد الدراسات والأبحاث العلمية تؤدي عمليات السرقة والانتحال إلى مجرد النقل الحرفي الذي لن يضيف شيئاً جديداً؛
 - ✓ تفاقم المشاكل في المجتمع، حيث تنطلق الأبحاث العلمية من البحث عن حلول لمشكلة أو إشكال معين للوصول إلى نتائج وقوانين يحتذى بها مستقبلاً، إلا أن التحايلات العلمية تؤدي إلى ركود وجمود الأبحاث وبقاء المشكلات دون حل وهو ما يؤدي إلى تدهور الأوضاع على مستوى كافة قطاعات الدولة التي يوكل إلى البحث العلمي مهمة حل مشكلاتها؛
 - ✓ التأخر عن مواكبة الانفجار المعرفي والتقدم التكنولوجي العالمي؛
 - ✓ غياب الدور المؤثر للجامعات والمركز البحث كمؤسسات علمية تسعى للنهوض بالمجتمع، فمن المفروض تقوم مخرجات التعليم العالي بمواجهة الواقع والتعامل مع مشكلاته بقدر من المرونة والمهارة وعلى العكس من ذلك تؤدي السرقات العلمية إلى تدني مكانة الجامعة وطنياً وعالمياً.
- وعلى ضوء ذلك توجد العديد من البرمجيات التي تكشف السرقات العلمية نذكر منها:
- برنامج **Aplag**: وهو برنامج كشف انتحال النصوص العربية وهو اختصار لكلمة Arabic Plagiarism؛
 - برنامج **Garnet**: وهو نظام حاسوبي متقدم يساعد على تحديد أصالة البحث العلمي المكتوب واكتشاف البحوث غير الأصلية؛
 - برنامج **Plagiarism Detector**: وهو برنامج مجاني يكشف عن السرقات العلمية؛
 - برنامج **Plagium**: عبارة عن برنامج مجاني يكشف عن الغش العلمي عن طريق ملف، رابط أو موقع من مواقع الانترنت؛